المبتدا فان دل اللفظ على الطلب ولم يقبل يا المخاطبة فهو اسم فعل
امر نحو صه ومه وان قبل يا المخاطبة ولم يدل على الطلب فهو فعل
مضارع نحو تقومين ثم ان المص اقتصر على هذه العلامات لشهرتها
وسهولتها وقد ذكر الجلال السيوطي في كتابه الاشباه والنظائر
جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشر علامة وعدها كما ذكر
وعلامة الحرف ان لا يقبل شيا من ذلك اورد عليه اما ان يريد
بذلك ما ذكره من العلامات وما لم يذكره فالمعنى لا يقبل شيا
من علامات الاسما ولا من علامات الافعال واما ان يريد بذلك خصوص
ما ذكره هنا من العلامات فان اراد الاول وهو المتبادر من كلامه
حيث قال وما لم يذكر كان فيه حوالة على مجهول وايضا تقتضي ان المبتدي
لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع علامات الاسم وجميع علامات الفعل
ويعلم انتفا تلك العلامات عن الكلمة وهذا امر عسر جدا وان اراد
الثاني ورد عليه ان هناك الفاظا لا تقبل شيا من هذه العلامات مع
انها ليست حروفا بل اسما نحو قط في قولك ما فعلته قط
فانها اسم شرط لاستغراق الزمان الماضي وهي لا تقبل شيا
من العلامات التي ذكرت والجواب انا نختار اما الاول ونقول
ان هذا الكتاب موضوع للمبتدي وهو لا يستقل بنفسه بل
يحتاج لمتوقف ومعلم فتسمح المص في ذلك اعتمادا على الموقف
المعلم وان المبتدي لا يستغني عنه او الثاني وان المعنى ما لا يقبل
شيا من العلامات المذكورة اي بنفسه او بمرادفه وقط مرادفة
للزمان الماضي والزمان الماضي يقبل الخفض ودخول حرف الخفض
فانك تقول سافرت في زمان والزمان زيد خير من زمان عمرو ونحو ذلك واعترض
ايضا بان في تعريف الحرف بما ذكره دورا لان علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون
عدم علامة للحرف للزوم الدور وهو توقف معرفة الحرف على معرفة
الحرف فيلزم توقف الشي على نفسه وهو الدور واجاب شارح
اللباب بان الحرف له جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما
ومن الثانية يكون عدم علامة للحرف لا من الجهة الاولى
ثم اللفظ
ثم هنا

ثم هنا للترتيب الذكري اي الاعتباري لا للترتيب الزماني ومحصله اي
الترتيب هنا بحسب الاخبار كانه بعد ان فرغ من حد العلامات
وبيان اجزائه وتمييز بعضها عن بعض قال واخبر ايضا ان الحط
الخ ويصح ان يكون ثم للاستئناف لان هذا الكلام مستانف ومنقطع
عما قبله وال في اللفظ للعهد الذكري اي اللفظ الذي سبق تعريفه
فهو الموضوع فان المنقسم الى المفرد المركب هو اللفظ الموضوع
وما قاله طبي من ان المراد اللفظ ولو مهملا فليس على ما ينبغي
لان المهمل لا دلالة له على شي وقد اعتبر في مفهوم المفرد والمركب
الدلالة فتنبه مفرد بدا به لان هذا مقام تقسيم والمنقسم
هذي اللفظ للعهد الذكري ذات اللفظ اي افراده لا حقيقته و
مفهومه اي الصوت المشتمل الخ واذا كان التقسيم بحسب الذات
والحال ان المفرد جزء المركب وقد تقرر ان الكل يتوقف على
الجزء فيكون الذي هو المفرد متقدما على الكل الذي هو المركب
تقدما طبيعيا فناسب ان يتقدم في الوضع ليوافق الوضع
الطبع لانه لا يخلو الخ كان الاولى ان يقول لانه اما ان يدل
جزوه على جزء معناه او لا يدل بتقديم مفهوم المركب على مفهوم
المفرد لان هذه العبارة وهي قوله لانه لا يخلو الخ مفيد لتعريف
كل من القسمين وتقديم تعريف المفرد على تعريف المركب ليس
على ما ينبغي بل الواجب العكس وهو تقديم تعريف المركب على
المفرد لان القيود في تعريف المركب وجودية وفي مفهوم المفرد
عدمية والوجود سابق في التصور على العدم اي ثبوت الشي سابق
في التصور على عدمه وفي تعريف المفرد سلب دلالة جزء اللفظ على
جزء المعنى وقد اثبتت للمركب وسلبها فرع عن تعقل ثبوتها وقوله
لانه اسم ان ضمير الشان وجملة قوله لا يخلو خبر اي ان ما
صدق اللفظ وافراده بحسب الخارج لا يخلو واحد منها عن
ان يتصف اما بالافراد او التركيب والحصر في القسمين استقرائي
فما ذكره من قوله لانه الخ ليس دليلا له لان الحصر الاستقرائي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1